MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
AND INTERNATIONAL COOPERATION
LIBYAN MISSION
TO THE UNITED NATION - NEW YORK

وزارة الخارجية والتعاون الدولي
بعثة ليبيا
لدى الأمم المتحدة – نيويورك

بعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة ـ نيويورك

الدورة الثامنة والستون
للجمعية العامة للأمم المتحدة

كلمة

السيدة ملاك محمد سليم
عضو بعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة

أمام اللجنة السادسة

حول البند (85): سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

نيويورك، 2013\10\10

309 East 48th Street, New York, NY 10017 • Tel: 212-752-5775 • Fax: 212-593-4787 • E-mail: info@libyanmission-un.org

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ،،،

ترحب ليبيا بتقرير الأمين العام حول تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون وتنسيقها ، وتشيد بجهود وأنشطة كيانات الأمم المتحدة التي تهدف إلى تعزيز سيادة القانون على جميع الأصعدة .

كما يعرب وفد بلادي عن تأييده للبيان الذي أدلى به مندوب جمهورية مصر العربية بإسم المجموعة الأفريقية، وبيان المندوب الدائم لجمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة حركة عدم الإنحياز .

السيد الرئيس ،،،

إن المجتمع الذي لا يسوده القانون يكون فيه السلم والأمن دوماً عرضةً للتهديد ، فاحترام سيادة القانون هو أساس التعايش السلمي ، وشرط أساسي لكفالة الحرية الفردية واحترام حقوق الإنسان . كما أن تعزيز سيادة القانون يعتبر بمثابة حجر الزاوية في مواجهة التحديات على المستوى الوطني والعالمي مثل جرائم العنف والإرهاب ، وفي النهوض بالأمن العالمي ، والدفع بالتنمية المستدامة ، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية .

السيد الرئيس ،،،

يعد تعزيز مبدأ سيادة القانون على الصعيد الوطني من صميم اهتمامات وأولويات ليبيا في هذه المرحلة الانتقالية ، حيث أن المؤتمر الوطني العام والحكومة الليبية المؤقتة يبذلان جهوداً حثيثة من أجل التعجيل باستكمال بناء دولة تسترشد بأحكام دستور ، يضمن الحريات الأساسية ،

والتداول السلمي للسلطة ، عبر إشراك كل مكونات الشعب الليبي في اتخاذ القرار .

في هذا الصدد ، أصدر المؤتمر الوطني العام قانون انتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة دستور دائم للبلاد . ولضمان الانتقال إلى مرحلة الديمقراطية والوصول إلى المصالحة الوطنية ، أقر المؤتمر الوطني العام في ليبيا ، بتاريخ 22 سبتمبر 2013 ، قانون العدالة الانتقالية ، حتى تساهم آليات العدالة الانتقالية في تعزيز سيادة القانون ، وإقرار السلم والأمن ، فضلاً عن إنها تساهم في إعادة بناء الثقة في مؤسسات الدولة والاطمئنان لها. **ونشيد هنا** بدور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على ما تبذله من جهود في تقديم المشورة الفنية ، والمساعدة في بناء القدرات من أجل الدفع بعملية التحول الديمقراطي وتحقيق العدالة .

وفي إطار التعاون بين ليبيا والأمم المتحدة في مجال تعزيز سيادة القانون ، وقعت الحكومة الليبية المؤقتة مع الأمم المتحدة على وثيقة مشروع لدعم وتعزيز سيادة القانون للوصول إلى العدالة ، تهدف إلى المساعدة على استرجاع الأمن والعدالة في ليبيا ، ودعم الانتقال الديمقراطي من خلال تطوير قدرات المؤسسات ، وسيادة القانون ، لتقديم خدمات منصفة وفعالة للشعب الليبي . كما تهدف أيضاً إلى تسهيل استعادة الأوضاع الطبيعية ، وتعزيز التطور ، والوصول إلى العدالة ، وحل النزاعات بالطرق السلمية وبناء السلام . **وعلى** الصعيد الدولي ، فإن ليبيا تجدد التزامها بميثاق الأمم المتحدة ، وبقواعد القانون الدولي ، والصكوك الدولية التي صادقت عليها .

السيد الرئيس ،،،

إن الاجتماع الرفيع المستوى حول سيادة القانون ، الذي عقد على هامش الدورة (67) للجمعية العامة ، كان خطوة هامة إلى الأمام في مناقشات الجمعية العامة بشأن سيادة القانون بهدف التوصل إلى تفاهم

مشترك بين الدول الأعضاء . كما قدم نظرة شاملة لسيادة القانون ، تؤكد على المساواة أمام القانون ، والحق في الوصول إلى العدالة ، والالتزام بحقوق الإنسان والحريات الأساسية ، وعدم الإفلات من العقاب ، فضلاً عن أهمية سيادة القانون في منع نشوب النزاعات ، وفي تعزيز السلم الاجتماعي في حالات ما بعد النزاع .

وفي هذا الإطار ، فإن وفد بلادي يشجع الدول على استخدام الآليات المنشأة في إطار القانون الدولي لغرض تسوية المنازعات بالوسائل السلمية بما فيها محكمة العدل الدولية ، والمحاكم التعاهدية ، فضلاً عن التحكيم . ويرحب بقرار الجمعية العامة بشأن الذكرى السنوية الثلاثين لإعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية .

السيد الرئيس ،،،

في الوقت الذي ترحب فيه ليبيا بقرار الجمعية العامة بشأن منح فلسطين صفة الدولة المراقب في الأمم المتحدة ، فإنها تدعم الطلب الفلسطيني المشروع المتعلق بقبول دولة فلسطين عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة ، باعتبارها البلد الوحيد الذي لا زال شعبه غير ممثل تمثيلاً عادلاً وصحيحاً في منظمتنا هذه . كما يدعو وفد بلادي جميع الدول إلى تأييد هذا المطلب الذي سيعكس التزام المجتمع الدولي إزاء دعم سيادة القانون وتعزيز الشرعية الدولية .

شكراً السيد الرئيس ،،،